خبراء يدعون إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات

خاص / الثورة الاقتصادي

دعا خبراء اقتصاد إلى سرعة إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية شاملة تستهدف إيقاف التدهور الاقتصادي ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني محذرين من مخاطر استمرار الأزمة السياسية القائمة وانعكاساتها السلبية على معيشة المواطنين .

وتشير دراسات حكومية إلى أهمية تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية بمعناها الواسع بما في ذلك تحقيق الوفاق السياسي والاستقرار الأمني وإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير سياسات وآليات مكافحة الفساد. وذلك باعتبارها مدخلاً أساسياً لتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية ومن ثم تعزيز فرص النمو الاقتصادي.

وتؤكد على أهمية تحسين إدارة الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد الإنفاق العام الجاري لصالح زيادة الإنفاق الاجتماعي والتنموي. إضافة إلى تقوية دور الجهاز المصرفي في دفع النمو الاقتصادي، وإنشاء سوق الأوراق المالية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات والصادرات الوطنية.

وتستهدف الخطط الحكومية رفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال زيادة نفقات الصيانة والتشغيل للأصول والمرافق العامة القائمة حالياً وتوسيع تغطية الخدمات الحكومية الأساسية.

ورفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية من خلال تحقيق تقدم كمي ونوعي في تنمية الموارد البشرية.

وتخطط الحكومة لإقامة بنية تحتية متطورة تلبي متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتمهد الطريق أمام نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وذلك عبر إتباع سياسة مائية وبيئية سليمة، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، وتطوير شبكة النقل من طرقات وموانئ ومطارات. إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناطق الحرة وإنشاء المدن الصناعية كمناطق جذب للاستثمار وبؤر للنمو وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال وتطوير علاقات التعاون التنموية مع مجتمع المانحين ولما من شأنه حشد المزيد من القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية الخارجية بما يسمح بتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة.

الدعوة لتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق التنمية في اليمن

تقرير/أحمد حسن

● حث تقرير رسمي الحكومة والقطاع الخاص على تعزيز الشراكة بينهما من اجل النهوض بالتنمية في اليمن، مؤكدا ان تحقيق التنمية لن يتم بشكل كامل دون وجود هذه الشراكة .

ووفقا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد اعتبرت الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ضمن أهم متطلبات وشروط تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ، حيث أكدت هذه الوثيقة الإستراتيجية على ذلك بالقول: "يتلازم تحقيق أهداف الرؤية وبشكل وثيق مع دور جديد للحكومة وللقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية. وتتبنى استراتيجية العمل المستقبلي على دور القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادية ، وهو ما يتطلب رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز التنافسية وإشراك وتمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تنفيذ العديد من المشاريع بما في ذلك مشاريع البنية التحتية من خلال تطبيق أنظمة (البناء، التشغيل، النقل) و (البناء، التشغيل، التملك) وغيرها.

وأكدت أن رؤية اليمن كانت على دراية تامة ووعي ناضج بأهمية وجود بيئة استثمارية ملائمة للقطاع الخاص ، حينما تحرت في ثنايا ذلك بالقول: "وقبل دعوة الاستثمارات الأجنبية يجب إقناع اليمنيين أنفسهم بالاستثمار في بلادهم من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتهيئة البيئة الاستثمارية المواتية والخالية من البيروقراطية ومن الفساد ومن منازعات الأراضي ، مع ضمان إجراءات نزيهة وعادلة وسريعة للتقاضي ، وحماية أكيدة للحقوق والملكيات. وبعد ذلك لن نحتاج للترويج للاستثمار في بلادنا بل سنجد أن المغتربين والمهاجرين اليمنيين في كافة أرجاء المعمورة سيكونون أول من يبادر إلى ضخ رؤوس أموالهم المقدرة بحوالي ٢٠-٣٠ مليار دولار للاستثمار في وطنهم.

ورغم الجهود التي قامت بها الحكومة منذ انطلاق برنامج الإصلاح الإقتصادي والمالي في مطلع العام١٩٩٥م وحتى الآن، من اجل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لقيادة النشاط الإقتصادي والاستثماري، إلاَّ أن هذا القطاع لم يتمكن حتى الآن من أن يكون المحرك الرئيسي لهذا النشاط، وأن يسهم بصورة فعالة في الدفع بمسيرة الاستثمارات في اليمن.

وتشير الوزارة إلى أن العمل جار لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهادف إلى توسيع دائرة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وتعزيز مبدأ الشفافية في شتى الجوانب المتعلقة ببيئة عمل القطاع الخاص وعلاقته مع الجهات الحكومية وكذا تعزيز دور القطاع الخاص في جهود تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال البنية التحتية والمشاركة في تقديم المقترحات والمعالجات للمشاكل التي تحد من نشاط الاستثمار الخاص.

وعزا الاقتصاديون تعثر الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص إلى عدم وجود تحديد واضح لمفهوم الشراكة وطبيعة مكوناته وعناصره الأساسية لدى كل من الحكومة والقطاع الخاص بصورة أساسية، وكذلك إلى عدم وجود آلية مؤسسية تنظم عملية التشاور والتنسيق، وتحدد كذلك أدوار ومجالات التعاون والتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص بالاضافة الى عدم امتلاك الدولة حتى الآن رؤية واضحة لطبيعة دورها الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب عليها القيام به في ظل اقتصاد السوق، حيث أن مفهوم تغير دور الدولة في ظل اقتصاد السوق وآلياته لا يعني استبعادها أو تحييدها، وإنما يتعلق الأمر بتحديد طبيعة ونطاق وحجم هذا الدور. ويخلق هذا الوضع عادة عوائق ومشاكل عديدة أمام أنشطة القطاع الخاص واستثماراته.

وبناءً على ذلك فإن نجاح الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بحسب الاقتصاديين يمكن من خلال تحديد مفهوم الشراكة، وإبراز أهم العوامل الرئيسية التي تدفع إلى قيام شراكة حقيقية وفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص بما في ذلك إبراز أهمية الدور الاقتصادي والإجتماعي الذي يقوم به القطاع الخاص، كونه يشكل أحد العوامل الهامة والبارزة لقيام شراكة حقيقية مع الدولة وتشخيص طبيعة الوضع الراهن للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وكذا تحديد واقتراح أهم وأبرز المتطلبات و(المرتكزات) الأساسية لتعزيز الشراكة الحكومة والقطاع الخاص كمنطلق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

خلال الربع الثالث

١٠,٥ مليار ريال قيمة الصادرات اليمنية عبر ميناء عدن

● عدن/ سبأ

بلغت قيمة الصادرات اليمنية من الأسماك المجمدة والأحياء البحرية والمنتجات الصناعية والزراعية خلال الربع الثالث من العام الجاري عبر ميناء عدن والحاويات ومطار عدن الدولي ١٠ مليارات و ٥٨٥ مليوناً و٣٥٨ الف ريال.

وأفادت إحصائية النشاط التصديري الخارجي الصادرة عن الغرفة التجارية الصناعية بعدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها بإن صادرات الأسماك شملت الأسماك المجمدة مثل الباغة والثمد والبطابط والبياض والحبار المجمد والدرب والساردين والشروه والفرس والكمل وزيت الداحه ومسحوق الأسماك والهامور المجمد.

وبينت الإحصائية أن صادرات المنتجات الصناعية زيوت الطبخ والعطور وصفائح الألنيوم والأكياس بولي، وتركزت صادرات المنتجات الزراعية على البن اليمني ونخالة القمح والبان والمر والدقيق.

وأشارت إلى أن ٢٧ بلداً تلقت الصادرات اليمنية المذكورة، حيث تصدرت القائمة دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والصين وروسيا ومصر واليابان وسريلانكا وفيتنام تليها اريتريا والهند وإيطاليا وسوريا والأردن وفرنسا ولبنان وماليزيا.

وأفادت الإحصائية بأن عدد من الشركات الفرنسية والإيطالية والروسية والصينية واليابانية أبدت رغبتها في استيراد وتسويق المنتجات السمكية اليمنية في الأسواق الأوروبية لجودتها العالية وقيمتها الغذائية والصحية.

رأي اقتصادي

تعزيز الاقتصاد اليمني في ظل انفتاح السوق

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

● الحقيقة الراسخة لدى اليمنيين كافة أن حكومة بلادنا تمتلك ثقة عالية وتوجاً نحو تعزيز وبناء اقتصاد قوي زاهر يعود على المصلحة العامة لليمن ليلعب دورا مميزا في المنطقة فاليمن يتمتع بموقع استراتيجي وبسياسة اقتصادية فتحت آفاقاً واسعة لاستقطاب المستثمرين من كل انحاء العالم وخصوصاً المستثمرين العرب والخليجيين العرب وأصبحوا يتدفقون لاقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة وفي إطار ما تحققه السياسة الاقتصادية على أرض الواقع بسبب اعتماد اليمن على الاقتصاد الحر وما رافقه من حرية في حركة الأموال وبما يتطلبه اقتصاد السوق من سرية مصرفية في إطار قوانين صارمة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب إلى جانب قناعة الجهات المختصة في بلادنا بالعمل بالإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية وما يصاحبها من خصخصة وانتهاج سياسة اقتصادية متدرجة من أجل تهيئة البيئات الأساسية لاستيعاب تدفقات الاستثمارات المستقبلية والتي تسعى إلى الحوافز الجيدة واختيار ما يتناسب منها للاستثمار.

فإن نظرنا في إطار المعايير المتاحة في مناخات الاستثمار الإقليمية والدولية نجد أن بلادنا هي الأفضل والأنسب والأكثر تميزا للمستثمرين خصوصا بعد التطورات التي شهدتها الأسواق المالية الإقليمية والعالمية من تذبذب وخسائر كبيرة وصلت في يوم واحد خلال شهر أغسطس ٢٠١١م إلى مبلغ تريليون وثلاثمائة وخمسين مليار دولار أمريكي كما أن هناك جدية في العمل على ترسيخ النظم المصرفية والمالية وفق رؤية مستقبلية واضحة تستوعب الاحتياجات الأساسية لاستقطاب الاستثمارات وبناء جهاز مالي مصرفي فعال يؤمن الخدمات التي تسهل للمستثمرين انسيابية في حركة أموالهم مع توفير الأمان المصرفي والسياسة المالية المستقرة واستقرار أسعار الصرف مما يسهل الطريق لمصارفنا لأن تحتل مراكز مرموقة وتقدم خدمات متطورة تواكب التقدم الكبير الذي تشهده الصناعة المصرفية اليمنية وتبني استراتيجية ناجحة للاستثمارات وطرح العديد من الصناديق الاستثمارية العقارية والإسهام وفقا للعمل التجاري ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

مؤشرات اقتصادية

التضخم في لبنان ٤,٨٪ في سبتمبر على أساس سنوي

● الثورة / متابعات

أظهرت بيانات حكومية أمس الجمعة أن تضخم اسعار المستهلكين في لبنان بلغ ٤,٨ ٪ في سبتمبر على أساس سنوي مدفوعا بزيادة نسبتها ١٣,٢ ٪ في تكاليف المياه والغاز والكهرباء.

وكان التضخم بلغ ٥,٥ ٪ على أساس سنوي في اغسطس .

وقال رياض سلامة حاكم البنك المركزي اللبناني الشهر الماضي أن من المتوقع أن يصل معدل التضخم الى حوالي ٦٪ هذا العام بسبب ارتفاع أسعار النفط والسلع الاولية وذلك مقارنة مع المعدل الذي يستهدفه البنك عند ٤٪.

وظل معدل التضخم السنوي في لبنان دون ٥٪ في ٢٠١٠م.

ارتفاع الاسهم الأمريكية مدعومة بالشركات الصناعية

● الثورة / متابعات

فتحت الاسهم الأمريكية على ارتفاع أمس الجمعة قبل قمة أوروبية مقرر عقدها الاحد لبحث أزمة الديون في منطقة اليورو.

وتأمل الأسواق في أن تزيل القمة واحدة من أكبر بواعث القلق فيها مما يتيح للمستثمرين التركيز على نتائج الشركات.

وزاد مؤشر داو جونز الصناعي لاسهم الشركات الأمريكية الكبرى ١٤٠,٤ نقطة بما يعادل ١,٢٢ ٪ ليصل الى ١١٦٨٢,١٨ نقطة.

وارتفع مؤشر ستاندرد اند بورز ٥٠٠ الاوسع نطاقا ١٢,٥٨ نقطة أي بنسبة ١,٠٤٪ مسجلا ١٢٢٧,٩٧ نقطة.

وقفز مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا ٣٠,٩٥ نقطة أو ١,١٩ ٪ الى ٢٦٢٩,٥٧ نقطة

فيما المنتج المحلي يواجه صعوبات كبيرة في التسويق:

توقعات بتراجع واردات الإسمنت ٥٠٪ خلال العام الجاري

تقرير /أحمد الطيار

● قال تجار استيراد ومقاولون إن واردات الاسمنت للعام الجاري ستنخفض في اقل تقدير ٥٠٪ نظرا للصعوبات الكبيرة التي واجهت قطاع البناء والتشييد منذ بدء الأزمة القائمة في البلد ومن المتوقع ان تواجه المصانع المحلية سنة مؤلمة جراء تكبد الخسائر الناجمة عن ضعف الطلب على الاسمنت.

وشهدت واردات بلادنا من الإسمنت خلال العام الماضي ٢٠١٠م تراجعا كبيرا بنسبة ٤٢٪ يعد الأول منذ عقود مدعومة بارتفاع إنتاج المصانع المحلية الخاصة لكنها على ما يبدو تواجه فائضا تعجز عن تسويقه في السوق المحلية الأمر الذي يقودها لخسائر محتملة بحجم كبير .

وقال التجار: إن قطاع البناء والتشييد أصبح شبه متوقف تماما وهذا أمر قاد إلى مزيد من الخسائر لكافة القطاعات المرتبطة بها سواء في مواد البناء أو الاسمنت .

مشيرين إلى أن الواردات من الخارج أصبحت شبه متوقفة فيما الإنتاج المحلي يغطي السوق حاليا ويزيد.

وبحسب بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء فقد تراجعت قيمة واردات الإسمنت إلى اليمن من ١٥ مليارا و٥٥٧ مليون ريال في ٢٠٠٩م إلى ١٠ مليارات و٩٢١ مليون ريال في ٢٠١٠م مسجلة انخفاضا ملحوظا لأول مرة في تاريخ الواردات اليمنية .

ويقول مراقبون اقتصاديون أن إنتاج المصانع اليمنية الجديدة هو السبب إذا تمكنت خلال العامين الماضيين من الاستحواذ على حصة ٥٠٪ من السوق اليمنية بسهولة بفضل الأسعار المنافسة للإسمنت المستورد وجودة المنتج المحلي .

وحسب التقرير البرلماني فقد استهلكت بلادنا السنة المنصرمة ٤ ملايين و ٧٦٥ ألف طن فيما تجاوز إنتاج المصانع الحكومية والخاصة ٧ ملايين طن.

وبدأت المصانع المحلية الجديدة إنتاجها وهي ذات ملكية خاصة تتبع مستثمرين يمنيين وخليجيين منذ نهاية العام ٢٠٠٨م ويتوقع أن يرتفع إنتاجها مع إنتاج المصانع الحكومية إلى أكثر من ٨ ملايين طن بحلول العام القادم ٢٠١٢م لكن دراسة يمنية حكومية توقعت أن يرتفع الطلب على الإسمنت في العام ٢٠١٧م إلى ١١ مليونا و١٠٤ آلاف طن مقابل ٥ ملايين طن في العام ٢٠٠٩م ،الأمر الذي يفرض على اليمن العمل على جذب استثمارات جديدة لتعزيز الإنتاج والوصول إلى الاكتفاء الذاتي والبدء بالتصدير إلى الخارج خصوصا وأن الطاقة الحالية لجميع المصانع في بلادنا الحكومية والخاصة لا تتجاوز٥ ملايين طن.

وتشير الإحصائية إلى أن الكميات المستوردة من الإسمنت في ٢٠١٠م تراجعت إلى ٧٩٩ الف طن مقارنة بمليون و١٢٦ الف طن في ٢٠٠٩م شاملة الإسمنت البورتلاند والأبيض والكنكر والوميني وأنواعا أخرى .

وتقول الإحصائية أن الواردات من الإسمنت البورتلاند بلغت ٦٠٨ آلاف طن بقيمة ٨ مليارات و٥٠٤ ملايين ريال فيما بلغت كمية الإسمنت الكلنكر ١٤١ الف طن بقيمة مليار و٢٤٣ مليون ريال أما الإسمنت الأبيض فتم استيراد ١٥٨٢٠ طنا بقيمة ٤٠٢ مليون ريال والإسمنت الوميني ١٩ الف طن بقيمة ٦ملايين و٤٠٠ ألف ريال .

وتستحوذ منتجات ثلاث دول على ٨٥٪ من الواردات اليمنية من الإسمنت هي سلطنة عمان والهند وباكستان.

وتستحوذ سلطنة عمان على النسبة الأكبر من واردات السوق اليمنية من الإسمنت البورتلاند إذ بلغت كمية الواردات منها في ٢٠٠٩م ٥٣١ ألف طن بقيمة ٦مليارات و٩٠٣ ملايين ريال يليها في المرتبة الثانية الإسمنت القادم من الهند وبلغت الكميات المستوردة منه ٣٥٨ ألف طن بقيمة ٤ مليارات و٥٣٧ مليون ريال، وفي المرتبة الثالثة استحوذت الواردات من الباكستان على ما قيمته مليار و٨٢١ مليون ريال حيث صدرت لبلادنا ١٣٢ ألف طن.

كما استوردت بلادنا الإسمنت الأبيض ما قيمته ٢٤٣ مليون ريال توزعت بين الواردات من المنتجات المصرية بقيمة ٢٢٢مليون ريال والباقي من باكستان.

واستوردت بلادنا من الإسمنت البورتلاند من كل من مصر وتايوان بقيمة ٦٤٠ مليون ريال ومن السعودية بـ٣١٩ مليون ريال ومن السودان بـ١١٨ مليون ريال ومن سويسرا بـ٢١٨ مليون ريال .

وفي جانب الإسمنت المائي بلغت الكميات المستوردة منه ١٦ ألفا و٤١٣ طنا بقيمة ٤٣٣ مليون ريال شملت كل من مصر بقيمة ٣٢٦ مليون ريال ومن فرنسا بقيمة ٣٨ مليون ريال ومن باكستان بـ٣٤ مليون ريال.وفي الصادرات تم تصدير ٣٨ ألف طن من الاسمنت اليمني إلى إثيوبيا بقيمة ٥٦٣ مليون ريال والى الصومال بقيمة ٥٧ مليون ريال.

وتعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الإستراتيجية في اليمن، لأنها ترتبط مباشرة بأعمال الإنشاء والتعمير. ويستخدم الإسمنت كمادة رابطة هيدروليكية من مكونات البناء أو الخرسانة.وهي مع ذلك صناعة بسيطة مقارنة بالصناعات الكبرى،وتعتمد على توفر المواد الخام اللازمة.

وكانت دراسة أصدرتها وزارة التجارة والصناعة قالت إن زيادة الإنتاج في الإسمنت في اليمن تعود إلى تزايد المشاريع التي يجري تنفيذها أو استكمال إجراءات إنشائها، ومنها الخط الجديد لمصنع إسمنت عمران الحكومي بطاقة إنتاجية تبلغ مليون طن من الكلنكر بالسنة، أي ما يعادل مليوناً و٢٠٠ ألف طن من الإسمنت، حيث بدأ الإنتاج الفعلي للخط الجديد ضمن مشاريع التوسعة للمؤسسة في سبتمبر من العام ٢٠٠٧م، إضافة إلى الخط السابق الذي ينتج ٥٠٠ ألف طن.

كما ستتم توسعة مصنعي باجل والبرح الحكوميين ليبدأ الإنتاج الفعلي بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٣م، حيث أن الخط الجديد لمصنع باجل بطاقة إنتاجية ٧٥٠ ألف طن (كلنكر) أي ما يعادل ٨٠٠ ألف طن إسمنت.

ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في العام الجاري ٢٠١١م، مع تحويل الخط الإنتاجي السابق إلى إنتاج الإسمنت الأبيض، ومشروع الخط الجديد لمصنع إسمنت البرح الذي تبلغ طاقته الإنتاجية مليون طن، ويتوقع أن يبدأ إنتاجه في ٢٠١٣م، إضافة إلى الإنتاج الحالي المقدر بـ ٥٠٠ ألف طن.

كما دخلت السوق إنتاجية المصانع المحلية الخاصة فمصنع "الشركة الوطنية للإسمنت" التابع لمجموعة شركات هائل سعيد أنعم، هو أول شركة للقطاع الخاص في قطاع الإسمنت و تنتج ١,٦ مليون طن سنوياً.اما مصنع أسمنت حضرموت التابع للشركة العربية – اليمنية للإسمنت المحدودة والذي قام فخامة رئيس الجمهورية بافتتاحه في ابريل ٢٠١٠م فتبلغ طاقته مليوناً و ٥٠٠ ألف طن من الإسمنت سنويا.

وحسب الدراسة، فإن إسمنت اليمن المنتج محلياً اكتسب على مدى سنوات طويلة سمعة ممتازة لدى المستهلكين، ما يعطيه ميزة تنافسية أمام الإسمنت المستورد. وأشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل الداعمة للاستثمار في صناعة الإسمنت، أهمها أن اليمن بجبالها وسهولها ووديانها غنية إلى حد كبير بالمواد الخام اللازمة لهذه الصناعة، وبانتشار جغرافي في أنحاء الوطن، ما جعل خبراء البنك الدولي يعتبرون صناعة الإسمنت في اليمن طاقة كامنة مؤهلة لأن تكون المصدر الخامس للنقد الأجنبي بعد النفط والأسماك والزراعة والسياحة.